والمتوسطين الى بيع اراضيهم ، لانهم ، وبحكم اعتماد غالبيتهم على الزراعات التقليدية او زراعات الاكتفاء الذاتي ، غير مؤهلين لاخضاع نمط زراعاتهم للخطة او تمويل هذه الزراعات . ومن ثم فان المحصلة الرئيسية للبرنامج هو خلق استثمارات رأسمالية في الريف ، وتطوير الزراعات التصديرية ، واقامة المزارع الحديثة ، وصناعات زراعية وريفية بالمبادرات الخاصة . ومن جهة ثانية ، فان الدولة تتحدث عن « تفويض » اراضيها للمزارعين . وفي حديث لابراهيم الحباشنة يقول « **ان هناك بعض الملكيات الكبيرة ، التي سيعمل الاتحاد على توزيعها على المزارعين ، والذين يتوجب عليهم استغلال الارض على الوجه المطلوب ، والا فستنزع ملكيتها منهم ويعاقبون** . . » . ان مبدأ التفويض هو مبدأ تقني واقتصادي محض ، وله طابع المشروع الاقتصادي الخاص ، وان كان في اطار الخطة والتوجيه ، وفي مثل هذه الحالات ، فان التفويض يكون موجها لاشخاص تثق الدولة بقدرتهم الاستثمارية ، اي انه سينتهي الى صالح الملاك الزراعيين الكبار .

وفي القطاع الصناعي ، كما في القطاع المصرفي والبنكي ، فان الدولة تمارس مبدأ التوجيه ، وتحدد شكل الملكية للمؤسسات في هذين القطاعين على النحو التالي : مؤسسات حكومية ومؤممة(٣٠) ، ومختلطة وخاصة وتعاونية . ويخضع الميثاق المؤسسات الصناعية لضرورة مراعاتها الامور التالية : الخطة السياسية الاقتصادية للدولة ، المنفعة العامة ، الكفاءة والجدوى الاقتصادية تحقيق الحد الاعلى من الانتاجية ، مراعاة تقسيم العمل في مختلف اجزاء الاردن . . . الخ . وبكلمة اخرى فان الميثاق يخضع الانتاج الصناعي لمواصفات الترشيد الاقتصادي من حيث الكفاءة الانتاجية بمراقبة الدولة واشرافها ، لكن الميثاق لا يتحدث عن **استثمارات الخامات والمعادن في البلاد ، ولا عن تحويل نوعي للصناعة من صناعة استهلاكية ، يغلب عليها حصة ضئيلة من التصنيع المحلي وتعتمد على مواد وسيطة ونصف مصنعة** .

وبصدد **حقوق العاملين** في المؤسسات الصناعية ، فان الميثاق يتحدث عن **تحديد اجور العاملين** وفقا لحد ادنى معاشي ولمدى انتاجية العامل . وينص على **تعديل الاجور** حسب مؤشرات غلاء المعيشة وارتفاع مداخيل المؤسسات الصناعية . كما يشير الميثاق الى اعطاء العمال في المؤسسات الصناعية **فرص ملكية الاسهم** في المؤسسات من مقتطعات ادخارهم ، **وفرص المشاركة في الادارة والتوجيه** . ويلاحظ ان الميثاق ، يقدم تعديلات اساسية لصالح العمال معيشيا واقتصاديا ، كتحديد الحد الادنى للاجور ، وتعديلها مع ارتفاع تكاليف المعيشة او ارباح المؤسسات . وهذا ينسجم مع خطة النظام لاحداث تحسينات معيشية ومادية ، بهدف امتصاص مطاليب العمال وتدجينهم وتحويل جوهر علاقتهم بالسلطة لتقوم على اساس مطاليب مادية ومعيشية محضة ، وبذات الوقت يجري سحب المزيد من الحقوق السياسية وتقييد الحقوق السابقة للعمال ونقاباتهم ، مثل حق الاضراب ، وطمس اية مكاسب اتاحتها المرحلة الماضية لهم ، وخاصة على الصعيد السياسي(٣١) . اما عن فرص تملك الاسهم في المؤسسات ، فان هذا الشعار الديماغوجي ، يذهب الى انعاش اوهام مغلوطة حول امكان امتلاك العمال حصصا من ملكية المؤسسة الصناعية ، وتهدف الى تمييع التناقض الطبقي ، وجعل العمال ينظرون الى المؤسسة الصناعية كمؤسسة « لهم » ، والضرب على وتر التقاليد والثقافة الحرفية التي ما زالت منتشرة بين العمال ، واشعارهم ان تحولهم الى ارباب عمل ، ممكن . وبديهي انه ، حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، لم يحدث ان تمكن العمال من الحصول على حصص مهمة من اسهم المؤسسات الصناعية ، من اجورهم . اما عن فرص المشاركة في الادارة والتوجيه في المؤسسات الصناعية ، فقد حسم المسألة رئيس غرفة الصناعة الاردنية بقوله ، ان الادارة والتوجيه هي من حق مالكي اسهم